



القراءات القرآنية في كتاب شرح شذور الذهب للجوجري (ت 889هـ) (دراسة نحوية)

د. مصطفى وداد محمد
قسم اللغة العربية
كلية الآداب - الجامعة العراقية
العراق

الملخص

يكشف البحث عن استخدام الجوجري (ت 889هـ) في كتابه شرح شذور الذهب للقراءات القرآنية السبعة وقد توقفنا في هذا البحث على أهم هذه القراءات مع توجيهها نحويًا والتأكيد على أنها مطابقة لوجه من وجوه العربية المعروفة وأن الأصل هو القراءة والنحو يقاس عليها لحجبتها وصحة سندها لرسول الله صلى الله عليه وسلم.

الكلمات المفتاحية: القراءات القرآنية، كتاب شرح شذور الذهب، الجوجري.

Qur'anic Readings in the Book Sharh Shatur Al-Zahab by Al-Jujri (d. 889 AH) (A grammar study)

Dr. Mustafa Wedad Mohamed
Department of Arabic Language
College of Arts - Iraqi University
Iraq

ABSTRACT

The research tackles the analysis of the seven readings of the Quraaniq Ayas in AL-Jowjery's (Sharah Sthour Althahab). The research revises the most important readings in grammatical manner to ensure that the reading is identical to Arabic language manners. The proper language reading is measured by grammar and structure for the strong allegory and to ensure that it is backed to prophet Mohamed.

Keywords: Qur'anic Readings, Book of Sharh Shatur Al-Zahab, Al-Jujri.



المقدمة

الحمد لله حمداً لا ينقطع على جزيل فضله وكرمه ومنه، والصلاة والسلام على أشرف خلقه ورسوله، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه، وعلى من اتبعه واقتدى به إلى يوم الدين.

أمّا بعد:

فمما لا شكّ فيه أن القرآن حفظ لعربية هيبته وخصائصها وبلاغتها عبر العصور الماضية، فهو الرابط بين ماضيها وحاضرها، وهو النص الأوثق والأفصح لدى علماء اللغة والباحثين بإجماع.

وتعدّ القراءات القرآنية من أشد العلوم صلة بالقراءات؛ لذلك اهتم اللغويون والنحويون وغيرهم بالآيات القرآنية وما فيها من قراءات متواترة وشاذة، وقد كتبت هذا البحث لإبراز اهتمام أحد النحاة وهو الجوهري بالقراءات القرآنية في كتاب شرح شذور الذهب وسميته القراءات القرآنية في كتاب شرح شذور الذهب للجوهري (ت 889هـ) دراسة نحوية.

وقد قسّمت البحث بعد هذه المقدمة على تمهيد وثلاثة مباحث. عرّفت في التمهيد بإيجاز بالمؤلف وكتابه شرح شذور الذهب، ثمّ عرضت القراءات التي استشهد بها وشرحه في المباحث المشار إليها، وختمت البحث بخاتمة بيّنت فيها أبرز النتائج.

التمهيد: التعريف بالجوهري وكتابه شرح شذور الذهب

أولاً: التعريف بالمؤلف:

مُحمَّد بن عبد المُنعم بن مُحمَّد بن عبد المُنعم بن أبي الطَّاهر إسماعيل السُّنَمس بن نبيه الدّين الجَوْجَرِيّ، ثمَّ القاهري، الشَّافعي،⁽¹⁾ المكيّ بأبي عبدالله، وقد اشتهر في بلده بـابن نبيه الدين،⁽²⁾ واشتهر في غيرها بالجوهري. وذكر الشوكاني أنه (الجرجري) بالراء وليس بالواو، والصحيح أنه (الجوهري) بالواو، نسبة إلى بلدة (جوجر) قرب دمياط بمصر.⁽³⁾

ولد شمس الدين الجوهري في إحدى الجماديين، سنة إحدى وعشرين وثمانمائة من الهجرة (821) هـ، وقيل: في السنة التي بعدها. وذلك في بلدة (جوجر)، وهي بلدة صغيرة قرب دمياط.⁽⁴⁾

ترك الجوهري مؤلفات في علوم مختلفة، منها في الفقه، ومنها في النحو واللغة، ومنها في التراجم، ومنها في الهندسة والبلدان. ترك الجوهري أيضاً فتاوى عدة، لكنها لم تجمع في كتاب، منها:

1. تسهيل المسالك في شرح عمدة السالك.

2. شرح الإرشاد.

3. شرح شذور الذهب.

4. خير القرى في شرح أم القرى.

(1) الضوء اللامع: 123/8، وشذرات الذهب: 348/7، والبدر الطالع: 200/2، وهديّة العارفين: 212/2، وتاريخ الأدب العربي: 120/2 والأعلام للزركلي: 251/6، ومعجم المؤلفين: 260/10.

(2) الضوء اللامع: 123/8،

(3) ينظر: الأعلام: 251/6.

(4) قال ياقوت الحموي: «جوجر بجيمين مفتوحتين وراء، ببلدة بمصر من جهة دمياط، في كورة السَّمْنُودِيَّة»، ينظر: معجم البلدان: 178/2.



5. ترجمة الإمام الشافعي،⁽¹⁾ وهو مخطوط في الظاهرية.
6. شفاء الصدور في حل ألفاظ الشذور.
7. شرح المنفرجة.
8. منظومة في مبدأ نهر النيل ومنتهاه.
9. نقد على الصحاح.

توفي الجوجري في شهر رجب سنة تسع وثمانين وثمانئة من الهجرة (889هـ).

ثانياً: التعريف بكتابه شرح شذور الذهب

كتاب الجوجري هو شرح على متن شذور الذهب لأبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المتوفى في سنة (761) من الهجرة.⁽²⁾ شذور الذهب لابن هشام من كتب النحو المختصرة وهو على اختصاره جامع لغالب أبواب النحو، ولكونه مختصراً كان بحاجة إلى شرح وتوضيح، لذلك كثرت حوله الشروح والحواشي،⁽³⁾ وقد كان من بين هذه الشروح شرح الجوجري على هذا المتن، وقد شرح فيه الجوجري كتاب شذور الذهب شرحاً موسعاً التزم فيه بنص متن الشذور.

المبحث الأول

القراءات القرآنية في أبواب تعريف الكلمة، والإعراب، والبناء، والنكرة والمعرفة

المسألة الأولى: دخول حرف النداء (يا) في اللفظ على الفعل:

قال تعالى: ﴿وَجَدْتُنَّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَزَيْنُ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالُهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾ (24) **أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ** (25) ﴿⁽⁴⁾ قرأ الكسائي وأبي جعفر ورويس، وهي تخفيف اللام، والوقوف على (يا) والابتداء ب (اسجدوا) بجمزة مضمومة. وقرأ الجمهور بتشديد اللام (ألا)⁽⁵⁾.

استدل الجوجري على دخول حرف النداء (يا) في اللفظ على الفعل بقراءة الكسائي قائلاً: «العلامة الثانية النداء، وهو الدعاء ب (يا) أو إحدى أخواتها، وهو من خواص الاسم، لأن المنادى مفعول به، والمفعول به لا يكون إلا اسماً، فالعلامة حينئذ كون الكلمة مناداة، لا دخول حرف النداء. لأنه قد يدخل في اللفظ على الحرف، نحو ﴿يَا لَيْتَنِي﴾ وعلى الفعل، نحو ﴿أَلَا يَا أُسْجُدُوا﴾ في قراءة

(1) الأعلام: 251/6.

(2) تنظر ترجمته في: الدرر الكامنة: 415/2، وبغية الوعاة: 68/2.

(3) ينظر: كشف الظنون: 1029/2، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان: 3019 /2.

(4) سورة النمل الآيات 24، و25.

(5) ينظر: معاني القرآن للفراء: 290/2، والكشاف: 361/3، والبحر المحيظ: 229/8، والنشر: 33/2.



الكسائي⁽¹⁾. فعلى قراءة تخفيف (ألا) يكون المعنى: ألا يا هؤلاء اسجدوا، ألا على هذه القراءة للتنبيه، و(يا) للنداء وحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه، و(اسجدوا) فعل أمر مبني على حذف النون، والدليل على صحة هذا التوجيه أنّ الكسائي يقف (ألا يا) ثم يتدبّر ب(اسجدوا)⁽²⁾.
وقراءة الجمهور بتشديد اللام في (ألا) فعلى أنهما كلمتان (أنّ) المصدرية و(لا) النافية، ويكون بعدها (يسجدوا) فعل مضارع منصوب ب(أن) المصدرية⁽³⁾.

المسألة الثانية: عدم عدّ حركة النقل حركة إعراب لعدم جب العامل لها:

قال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾⁽⁴⁾

قرأ ورش عن نافع بنقل حركة الهمزة إلى الدال الساكنة قبلها⁽⁵⁾، وكذا قرأ ابن ذكوان.
قال الجوزي معلقاً على تعريف ابن هشام⁽⁶⁾ للإعراب: «وقوله: (يجلبه العامل...) إلى آخره كالفصل يخرج به حركة النقل، كحركة الدال⁽⁷⁾ في ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾⁽⁸⁾. ثم قال الجوزي: «وليس شيء من ذلك بإعراب، إذ لم يجلبه العامل»⁽⁹⁾.

المسألة الثالثة: لزوم الألف في الأحوال الثلاثة:

قال تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ أُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذُحِبَا بِطَرِيقِكُمُ الْمُثَلَى﴾⁽¹⁰⁾ قرأ نافع وابن عامر وهمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم وقرأ بها أيضاً أبو جعفر ويعقوب وخلف⁽¹¹⁾.
ذكر الجوزي هذه القراءة في معرض حديثه عن اللغات التي في المثني ثم قال: «في المثني لغة أخرى، وهي لزوم الألف في الأحوال الثلاثة⁽¹²⁾، وهي لغة قبائل كثيرة من العرب⁽¹²⁾، قال ابن أم قاسم⁽¹³⁾: وهي أحسن ما يخرج عليها قراءة ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ﴾⁽¹⁾»⁽²⁾.

(1) شرح شذور الذهب للجوزي: 145/1 – 146.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 146/1، و148، والبحر المحيط: 229/8، والكشاف: 36/3، والنشر: 33/2.

(3) ينظر: البحر المحيط: 229/8، والنشر: 33/2.

(4) سورة المؤمنون: 1.

(5) إتحاف فضلاء البشر: 281/2.

(6) تعريفه للإعراب هو: أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل، ينظر: شذور الذهب لابن هشام: 580.

(7) ينظر: المبسوط في القراءات العشر: 260، وإتحاف فضلاء البشر: 317.

(8) شرح شذور الذهب: 171/1.

(9) المصدر نفسه: 171/1، وهذا ذهب البصريين، وقال الكوفيون: إنّما حركة إعراب فهو معرب عندهم من مكانين، ينظر: ارتشاف الضرب: 415/1.

(10) سورة طه: 63.

(11) ينظر: السبعة لابن مجاهد: 419، والنشر لابن الجزري: 321/2، وإتحاف فضلاء البشر: 304.

(12) وهم بنو الحارث بن كعب وبنو المهجم وبنو العنبر وكنانة ويطون من ربيعة وبكر بن وائل وزبيد وختعم وهمدان وفزارة. ينظر همع الموامع 40/1.

(13) هو الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي، المعروف بابن أم قاسم، وهي جدته لأبيه، عالم مشارك في النحو والتفسير والقراءات، ولد بمصر، وأخذ



واختلف في توجيه هذه القراءة، فقرأ في توجيه هذه القراءة فقرأ ابن كثير، وحفص عن عاصم قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لِسَاحِرَانِ﴾ بإسكان نون (إن) وأبو بكر عن عاصم والباقون بتشديدها، وقرأ عيسى بن عمر، وأبو عمر (هذين) بالياء، والباقون (هذان) بالألف⁽³⁾. ولكل حجج توجه بها قراءته، أما أبو عمرو فقال الأزهري عن قراءته: «هي اللغة العالية التي يتكلم بها جماهير العرب إلا أنها مخالفة للمصحف»⁽⁴⁾؛ «لأن ثنية المنسوب والمجور بالياء في لغة فصحاء العرب»⁽⁵⁾. ووصفها مكي بأنها «اللغة المشهورة المستعملة، لكنه خالف الخط»⁽⁶⁾. فضعفت لذلك، وقال المهدي: «قراءة أبي عمرو حارية على سُنن العربية المعهودة»⁽⁷⁾. وقال الباقي: «إنه جرى على استعمال الذي جاء به كلامهم»⁽⁸⁾. واقتصر ابن أبي مريم على أن «الوجه فيها بين»⁽⁹⁾. فهناك إجماع على قراءة أبي عمرو هي لغة العرب؛ لكنها مخالفة خط المصحف، وحجة أبي عمرو أنه بلغه عن أصحاب الرسول (صلى الله عليه وسلم) أنه قال: «إن في القرآن لحناً وستقيمه العرب بألسنتها»⁽¹⁰⁾. ولم يستحسن الفراء والزجاج قراءة أبي عمرو؛ «لأنها خلاف المصحف وكل ما وجدته إلى موافقة المصحف أقرب لم أجز مخالفتها»⁽¹¹⁾.

أما قراءة ابن كثير وحفص عن عاصم ﴿إِنَّ هَذَا﴾ فوجهت توجيهات عدة نلخصها بالآتي:

1. أن تكون (إن) بمعنى (ما) النافية، واللام بمعنى (إلا) فيكون تقدير الكلام: ما هذان ساحران، قال الأزهري: «وهذا صحيح المعنى، وفي كلام العرب»⁽¹²⁾. وقيل التقدير: ما هذان لساحران⁽¹³⁾.
2. و(إن) إذا خففت لم يكن النصب بما كثيراً، وكان الوجه أن يُرفع الاسم بعدها، والدليل كثرة وقوع الفعل بعدها كقوله تعالى: ﴿إِنَّ كَادَ لَيُضِلُّنَا﴾ [سورة الفرقان: 42] وإذا كان الوجه الرفع بعدها رفع (هذان) بعدها، ويستند ذلك خط المصحف، وهو اختيار صاحب الحجة في القراءات السبع، وأحد اختياري أبي علي النحوي إذا خففت (إن).

العلم عن أبي حيان والسراج الدمهوري وابن اللبان وغيرهم، وألف كتباً كثيرة منها شرح التسهيل وتوضيح المقاصد وشرح المفصل والجنى الداني في حروف المعاني، وكان تقيماً صالحاً، مات في عيد الفطر سنة 749 هـ. ينظر الدرر الكامنة 32/2 وبغية الوعاة 517/1 وشذرات الذهب 160/6 والأعلام 211/2

- (1) توضيح المقاصد: 9/1.
- (2) شرح شذور الذهب للجوجري: 196/1.
- (3) ينظر: البديع: 184.
- (4) القراءات وعلل النحويين: 386/1.
- (5) إعراب القراءات السبع: 454.
- (6) الكشف: 100/2.
- (7) الموضح: 547.
- (8) كشف المشكلات: 96/2.
- (9) الكتاب الموضح: 836/2.
- (10) كنز العمال: 587/2.
- (11) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 296/3، وينظر: معاني القرآن للفراء: 183/2.
- (12) القراءات وعلل النحويين: 387/1، وينظر: الحجة في القراءات السبع: 218، والموضح: 547 – 548.
- (13) ينظر: القراءات وعلل النحويين: 39/2.



3. اكتفى أبو زرة بأن «حجتهم أنها مكتوبة هكذا في (الإمام) مصحف عثمان»⁽¹⁾ (رضي الله عنه) و«لا لحن في موافقة الخط»⁽²⁾.
4. وذهب مكّي إلى أنّ حجة من خفف أنّه لما رأى القراءة وخط المصحف في (هذان) بالألف أراد أن يختاط بالإعراب، فخفف (إن) ليحسن الرفع بعدها على الابتداء؛ لأنها لا تقوى قوة الفعل إذا خُفِّت وُحذِفَ منها، فالذي خُفِّت اجتمع له في قراءته موافقة الخط وصحة الإعراب⁽³⁾.
5. واختار الباقر مذهب الأخفش القائل بخفيفة في معنى ثقيلة. وهي لغة تقوم يرفعون ويدخلون اللام ليفرقوا بينها وبين التي تكون في معنى (ما)⁽⁴⁾. وإلى ذلك ذهب الزمخشري⁽⁵⁾.
6. وذهب ابن أبي مريم إلى أنّ (إن) هي المخففة من الثقيلة التي إذا خُفِّت أضمر الشأن والأمر بعدها في الأغلب؛ ولهذا يكون ما بعدها مرفوعاً⁽⁶⁾.
7. وعُلِّلَ ابن قتيبة والزجاج وابن خالويه قراءة ابن كثير وحفص بقراءة أبي رضي الله عنه: ما هذا إلا ساحران، ويروى عنه أيضاً: (إن) هذان إلا ساحران) و (إنّ هذان إلا ساحران)⁽⁷⁾، وتُقل عن الزجاج قراءة الخليل (إنّ هذان لساحران)، والإجماع أنّه لم يكن أحد بالنحو أعلم من الخليل، واستحسنها الزجاج في أحد رأيه؛ لأنّ عليها إمامين عاصماً والخليل وموافقة أبي رضي الله عنه في المعنى وإنّ خالفه في اللفظ⁽⁸⁾.
8. أمّا وجه قراءة الباقرين: (إنّ هذان لساحران) «ففي صحته في العربية وجوه كلّها حجة»⁽⁹⁾ وإنّ وصف بأنّه «مشكل على أهل اللغة»⁽¹⁰⁾ منها: أنّها على لغة لبي الحارث بن كعب، وكنانة، ويجعلون ألف الاثنين في الرفع والنصب والجر على لفظ واحد.

المسألة الرابعة: حذف النون من الأفعال الخمسة

قال تعالى: ﴿وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يُشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾⁽¹¹⁾. قرأ بالتخفيف بحذف إحدى النونين نافع وابن عامر وأبو جعفر (أتحاجوني)⁽¹²⁾.

ذكر الجوزي أنّ الأفعال الخمسة ترفع بثبوت النون وتنصب وتجرم بحذفها، واما نحو أتحاجوني فالحذف نون الوقاية. واستدلّ في قوله

- (1) حجة القراءات: 454، وينظر: إعراب القراءات السبع: 37/2، وإبراز المعاني: 591.
- (2) الحجة في القراءات السبع: 218.
- (3) ينظر: الكشف: 99/2.
- (4) معاني القرآن للأخفش: 443/2 – 444، وينظر: كشف المشكلات: 97/2.
- (5) ينظر الكشاف: 660.
- (6) ينظر: الكتاب الموضح: 840/2.
- (7) قراءة أبي (رضي الله عنه) في إعراب القراءات السبع: 39/2.
- (8) ينظر: تأويل مشكل القرآن 25 – 26، و 50 – 52، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: 294/3 – 296، والقراءات وعلل النحويين: 389/1، وإعراب القراءات السبع: 39/2، والكشاف: 660.
- (9) القراءات وعلل النحويين: 387/1.
- (10) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 294/3، وحجة القراءات: 454، وإبراز المعاني: 591.
- (11) الأنعام: 80.
- (12) ينظر: السبعة لابن مجاهد 261، والنشر: 259/2، والاتحاف: 212.



تعالى: ﴿أَتَحَاجُّونِي فِي اللَّهِ﴾ فهو جواب عن سؤال تقديره أن يقال: أيُّ النونين المحذوفة من ﴿أَتَحَاجُّونِي﴾ أهي نون الرفع؛ فيلزم حذفها من غير ناصب ولا جازم، وهو خلاف ما تقرّر، أم نون الوقاية التي التزمت لتقي الفعل من الكسر، فيفوت الغرض الذي جيء بها لأجله؟ وتقرير الجواب أن المحذوف نون الوقاية⁽¹⁾.

يقرأ بالتشديد والتخفيف. فالحجة لمن شدد: أن الأصل فيه: أتحاجوني بنونين الأولى علامة الرفع، والثانية مع الياء اسم المفعول به فأسكن الأولى وأدغمها في الثانية فالتشديد لذلك كما قرأت القراء قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي﴾⁽²⁾ بتشديد النون⁽³⁾. والحجة لمن خفف: خفف: أنه لما اجتمعت نونان تنوب إحداهما عن لفظ الأخرى خفف الكلمة بإسقاط إحداهما كراهية لاجتماعهما كما قال الشاعر⁽⁴⁾:
رَأْتَهُ كَالْتَّغَامِ يَعْمَلُ مَسْكَاً يَسْـُـوُ الْفَالِيَّاتِ إِذَا فَلَينِي

أراد: فليني فحذف إحدى النونين ومثله: ﴿فِيمَ تَبْشُرُونَ﴾⁽⁵⁾ بنون واحدة⁽⁶⁾. قوله ﴿أتحاجوني﴾ من حذف النون فإثماً حذف الثانية الثانية التي دخلت مع الياء التي هي ضمير الممتكلم لاجتماع المثليين مع كثرة الاستعمال وترك النون التي هي علامة الرفع وفيه قبح لأنه كسرهما مجاورتهما الياء وحققها الفتح فوقع في الكلمة حذف وتغيير ومن شدد أدغم النون الأولى في الثانية وله نظائر ومن زعم أن الأولى هي المحذوفة فإثماً اشتد على ذلك بكسرة النون الثانية وذلك لا يجوز لأن النون الأولى علامة الرفع ولا يحذف الرفع من الأفعال لغير جازم ولا ناصب ويدل على أن الثانية هي المحذوفة دون الأولى أن الاستئصال إنما يقع بالثاني ويدل عليه أيضاً قولهم في لئني ليني فيحذفون النون التي مع الياء⁽⁷⁾.

المسألة الخامسة: توجيه الفعل (يتقي) بإثبات الياء فيه:

قال تعالى: ﴿قَالُوا أَيْنَكُ يَا يُوسُفُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ (90)﴾⁽⁸⁾ قرأ قرأ ابن كثير وحده بياء واحدة ف الوصل والوقف، فيما قرأ قبل والباقون بغير ياء في وصل لا وقف⁽⁹⁾. ذكر الجوجري قائلاً: «وتقرير الجواب عن ذلك أن الآية على هذه القراءة مؤولة. وتأويلها إما بأن (يتقي) مجزوم، كما ذكر السائل وهذه الياء تولدت عن إشباع حركة القاف الباقية بعد حذف يائه للجازم. أو أنه عومل معاملة الصحيح في جزمه بحذف الحركة. وهي لغة لبعض العرب حيث يراعي الحركة المقدرة، فيحذفها للجازم، كما يحذف المفعولة، كما في قول الشاعر:
أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتِ لُبُونٌ بِنِي زِيَاد⁽¹⁰⁾

(1) شرح شذور الذهب للجوجري: 205/1.

(2) الزمر: 64.

(3)

(4) الشاعر هو عمرو بن معدي كرب، وهو من شواهد الكتاب لسبويه 254 / 2، وشرح المفصل لابن يعيش 91/3 وفرائد القلائد للعبني 41.

(5) الحجر: 54.

(6) الحجة في القراءات السبع: 143، وينظر: المبسوط: 197.

(7) مشكل إعراب القرآن: 215/1، وينظر: البحر 626/4، والانتقان: 381/2، والبدر الزاهرة 105/1.

(8) يوسف: 90.

(9) السبعة لابن مجاهد: 351، وحقاق فضلاء البشر 267، والإنتقان: 381، والحجة للقراءات السبعة: 447/4.

(10) البيت لقيس بن زهير ينظر شعره: 29.



وكما في قوله:

لَم تَهْجُو وَلَمْ تَدْعُ⁽¹⁾

...

وإلى هذه اللغة أشار في التسهيل بقوله: (وقد يقدر جزم المعتل في السعة)⁽²⁾. وإما بأن (يتقي) مرفوع، وتسكين راء (يصير) ليس جزمًا، وإنما هو للفرار من توالي حركات الباء والراء والفاء والهمزة، أو لإجراء الوصل بحرى الوقف أو عطفًا على المعنى؛ لأنَّ (مَنْ) الموصولة في معنى الشرطية لعمومها وإبهامها. ولذلك تأتي بعدها الفاء⁽³⁾. وقد ذكر عدد من العلماء التوجيهات التي ذكرها الجوهري في توجيهه هذه القراءة⁽⁴⁾.

المسألة السادسة: رجحان الإعراب مع الجملة الفعلية التي فعلها معرب:

قال تعالى: ﴿ قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾⁽⁵⁾ قرأ نافع وحده (يوم ينفع) بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع⁽⁶⁾.

ذكر الجوهري قائلاً: « ما ذكره المصنف من رجحان الإعراب مع الجملة الاسمية والفعلية التي فعلها معرب هو مذهب الكوفيين⁽⁷⁾. وأما البصريون⁽⁸⁾ فإنهم يوجبون الإعراب. وانتصر المصنف⁽⁹⁾ لمذهب الكوفيين بقوله تعالى: ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ بالفتح في قراءة قراءة نافع، ويقول الشاعر⁽¹⁰⁾:

على حين التواصل غيّرُ دانٍ

...

(1) يُنسب هذا البيت إلى أبي عمرو بن العلاء يخاطب به الفرزدق وقامه

هجوًا زئان ثم جئت معتدراً من هجو زئان لم تحجو ولم تلح

وقد نسب له هذا البيت في نزهة الألباء ص 31 ومعجم الأدباء 158/11.

(2) ينظر: تسهيل الفوائد لابن مالك: 11.

(3) شرح شذور الذهب للجوهري: 212/1 - 214

(4) ينظر: الحجّة للقراء السبعة: 447/4، وحجة القراءات 364.

(5) سورة المائدة: 119.

(6) ينظر: السبعة في القراءات: 250، وحجة القراءات 242، والمبسوط: 189.

(7) ووافقهم الأخفش وابن مالك وابن هشام. ينظر معاني القرآن للقراء 326/1، و 226/3، والتسهيل 159، والمغني: 672، والتصريح 42/2.

(8) ينظر الأصول لابن السراج: 11/2، وشرح الكافية للرضي: 107/2، والارتشاف: 522/2.

(9) في كتابيه مغني اللبيب: 672، وأوضح المسالك 200/2.

(10) عجز بيت من الوافر، ولم تذكر له المصادر قائلاً، وصدرة:

تذكّر ما تذكّر من سلمي وهو من شواهد الارتشاف 521/2، والمغني: 672، والعيني: 411/3، والتصريح: 42/2، والهمع: 218/1 وشرح الأشموني 257/2 والدرر اللوامع 147/3. والشاهد فيه بناء (حين) على الفتح مع أنه مضاف لجملة اسمية، وهذا يرجح قول الكوفيين.



بفتح (حين)⁽¹⁾.

ومن قرأ: (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) احتمال أمرين: أحدهما أن يكون مفعول قال*، تقديره: قال الله هذا القصص، أو هذا الكلام: يوم ينفع الصادقين صدقهم، فيوم ظرف للقول، وهذا إشارة إلى ما تقدم ذكره من قوله: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾⁽²⁾، وجاء على لفظ المضى وإن كان المراد به الآتي: كما قال: ﴿وَتَادَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ﴾⁽³⁾ ونحو ذلك، وليس ما بعد قال حكاية في هذا الوجه، كما كان إياها في الوجه الآخر. ويجوز أن يكون المعنى على الحكاية تقديره: قال الله هذا يوم ينفع. أي: هذا الذي اقتصصنا يقع، أو يحدث يوم ينفع الصادقين، فيوم خبر المبتدأ الذي هو هذا لأنه إشارة إلى حدث، وظروف الزمان تكون أخباراً عن الأحداث، والجملة في موضع نصب بآئها في موضع مفعول. قال: ولا يجوز أن تكون في موضع رفع وقد فتح لإضافته إلى الفعل، لأنّ المضاف إليه معرب، وإنما يكتسي البناء من المضاف إليه، إذا كان المضاف إليه مبنياً، والمضاف مبهماً، كما يكون ذلك في هذا الضرب من الأسماء إذا أضيف إلى ما كان مبنياً، نحو: ﴿وَمَنْ خُزِّي يَوْمَئِذٍ﴾⁽⁴⁾ ﴿مِنْ عَذَابٍ يَوْمَئِذٍ﴾⁽⁵⁾. وصار في المضاف البناء للإضافة إلى المبني كما صار فيه الاستفهام للإضافة إلى المستفهم به نحو: غلام من أنت؟ وكما صار فيه الجزاء في نحو: غلام من تضرب أضرب⁽⁶⁾.

المبحث الثاني

القراءات القرآنية في أبواب المرفوعات والمنصوبات والمجرورات

المسألة الأولى: عدم نيابة غير المفعول عن الفاعل مع وجود المفعول به

قال تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾⁽⁷⁾، قرأ أبو جعفر (ليجزي قوما بما) بضم الياء وفتح الزاي، وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وحلف (لتجزي) بالنون وكسر الزاي وفتح الياء، وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم ويعقوب بالياء وكسر الزاي وفتح الزاي⁽⁸⁾. ذكر الجوزي أنّ قوله⁽⁹⁾ (فإن فُقد) صريح في أنه لا ينوب بعض الأشياء مع وجود المفعول به، وهو مذهب جمهور البصريين، ومذهب الأخفش والكوفيين جواز ذلك مطلقاً.

(1) شرح شذور الذهب للجوزي: 241/1.

(2) المائة: 116.

(3) الأعراف: 50.

(4) هود: 66.

(5) المعارج: 11.

(6) الحجّة للقراء السبعة: 283/3.

(7) سورة الجاثية: 14.

(8) المسوط في القراءات: 403، والنشر: 372/2، وإتحاف فضلاء البشر: 390.

(9) أي: ابن هشام في كتابه شذور الذهب.



ونقل عن الأخفش أيضاً أنه إنما يجوز ذلك إذا تقدم النائب. ورجح ابن مالك⁽¹⁾ مذهب الكوفيين، قال: لورود السماع بذلك، كقراءة أبي جعفر ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾، وغير ذلك⁽²⁾.

المسألة الثانية: حذف نون مضارع (كان) المجزوم سواء أكانت (كان) تامة أم ناقصة:

قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يُّضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾⁽³⁾، قرأ أبو جعفر ونافع وابن كثير (حسنة) وقرأ الباقون بالنصب⁽⁴⁾.

ذكر الجوهري أنّ من الأمور التي احتضت بما (كان) أنّ نون مضارعها يجوز حذفها بشرط، ثمّ تبّه على أنّه لا فرق في هذا الحكم بين كان الناقصة والتامة، ثمّ ذكر من الحذف في التامة قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يُّضَاعِفْهَا﴾ وهذا على قراءة الرفع في (حسنة) على أن (كان) تامة⁽⁵⁾. واختلف في (تلك حسنة) فقرأ نافع وابن كثير وأبو جعفر برفعها على أن كان تامة، ووافقهم ابن محيصة والشنوبدي، والباقون بالنصب خبر (كان) الناقصة، واسمها يعود على (مثقال) وأثّ حملاً على المعنى، أي: زنة ذرة أو لإضافته إلى مؤنث⁽⁶⁾.

المسألة الثالثة: حذف اسم لات وبقاء خبرها:

قال تعالى: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَآتَتْ حِينَ مَنَاصٍ﴾⁽⁷⁾ هذه قراءة جمهور القرّاء وذلك على جعل (حين) خبر (لات) واسمها واسمها محذوف، وقراءة أبي السّمّال وعيسى بن عمر على أنّ (حين) اسم (لات) والخبر محذوف⁽⁸⁾.

وذكر الجوهري قائلاً: «ويكثر حذف اسمها وإبقاء خبرها، نحو قوله تعالى: ﴿وَآتَتْ حِينَ مَنَاصٍ﴾ بنصب (حين) أي ليس الحين حين مناص. ويقلّ عكسه، وعليه فرئى ﴿وَآتَتْ حِينَ مَنَاصٍ﴾ (رفع حين)⁽⁹⁾.

وقرأ أبو السّمّال: ولات حين، بضم التاء ورفع النون فعلى قول سيبويه: حين مناص اسم لات، والخبر محذوف وعلى قول الأخفش: مبتدأ، والخبر محذوف. وقرأ عيسى بن عمر: ولات حين، بكسر التاء وجر النون، خبر بعد لات، وتخريجه مشكّل، وقد تمحل الزمخشري في تخريج الخبر في قوله:

طلبوا صلحنا ولات حيين أو ان فاجبننا أن لات حيين بقاء

(1) ينظر: شرح الكافية الشافية: 609/2، وشرح التسهيل: 86

(2) شرح شذور الذهب للجوهري: 338/1 – 339.

(3) النساء: 40.

(4) المبسوط: 179، وينظر: السبعة: 32، والنشر: 249/2، والإتحاف: 190.

(5) شرح شذور الذهب للجوهري: 372/1 – 373.

(6) الإتحاف: 511 – 512، وينظر: النشر: 249/2، والسبعة: 332.

(7) ص: 3.

(8) مختصر شواذ القراءات 129، والبحر المحيط: 383/7.

(9) شرح شذور الذهب للجوهري: 376/1 – 377.



قال: شبه أوان ب(إذ) في قوله: وأنت إذ صحيح في أنه زمان قطع منه المضاف إليه وعض، لأن الأصل: ولات أوان صلح. فإن قلت: فما تقول في حين مناص، والمضاف إليه قائم؟ قلت: نزل قطع المضاف والمضاف إليه، وجعل تنوينه عوضاً من الضمير المحذوف، ثم بنى الحين لكونه مضافاً إلى غير متمكن. انتهى. هذا التمثل، والذي ظهر لي في تخريج هذه القراءة الشاذة، والبيت النادر في جر ما بعد لات: أن الجر هو على إضمار (من)، كأنه قال: لات من حين مناص، ولات من أوان صلح، كما جزوا بها في قولهم: على كم جذع بيتك؟ أي من جذع في أصح القولين، وكما قالوا: لا رجل جزاه الله خيراً، يريدون: لا من رجل، ويكون موضع من حين مناص رفعاً على أنه اسم لات بمعنى ليس، كما تقول: ليس من رجل قائماً، والخبر محذوف، وهذا على قول سيبويه، أو على أنه مبتدأ أو الخبر محذوف، على قول الأخفش⁽¹⁾.

المسألة الرابعة: نصب خبر (إن) عند تخفيفها:

قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَلُكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنَّكُمْ صَادِقِينَ﴾⁽²⁾ قراءة سعيد بن جبير: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَاداً أَمْثَلُكُمْ﴾ بتخفيف (إن) ونصب عباداً أمثالكم، والمعنى: ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم، على إعمال (إن) النافية عمل (ما) الحجازية⁽³⁾.

ذكر الجوجري أنّ من الحروف العاملة عمل (ليس) (إن) النافية في لغة أهل العالية⁽⁴⁾، ثم ذكر مثالين لها قائلاً: (إن ذلك نافعك) ومثله القراءة الشاذة ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَاداً أَمْثَلُكُمْ﴾، ف(ذلك) و (الذين) اسمان، و(نافعك) و (عباداً) خبران⁽⁵⁾.

وقد اختلف العلماء في إعمال (إن) عمل (ليس) فأجاز ذلك الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي وابن جني وابن مالك، ومنع ذلك سيبويه والفراء. قال المبرد: "وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر؛ لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره. ثم قال: وغيره يميز نصب الخبر على التشبيه بليس، كما فعل ذلك في (ما) وهذا هو القول⁽⁶⁾.

وحكى أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني أن سعيد بن جبير قرأ إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم بتخفيف (إن) وكسرهما لالتقاء الساكنين ونصب (عباداً) بالتثنية ونصب (أمثالكم) قال: يريد ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم أي هنّ حجارة وأصنام وخشب. قال أبو جعفر: وهذه القراءة لا ينبغي أن يقرأ بها من ثلاث جهات إحداها أنها مخالفة للسواد، والثانية أن سيبويه يختار الرفع في خبر (إن) إذا كانت بمعنى (ما) فيقول: إن زيد منطلق لأن عمل (ما) ضعيف و(إن) بمعناها فهي أضعف منها، والجهة الثالثة أن الكسائي زعم أنّ (إن) لا تكاد تأتي في كلام العرب بمعنى (ما) إلا أن يكون بعدها إيجاب كما قال جلّ وعزّ: ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِيَّاهُ فِي

(1) البحر المحيط: 136/9، وينظر: الكشف: 71/4.

(2) الأعراف: 194.

(3) ينظر: السبعة: 261، والنشر: 259/2.

(4) أي عالية الحجاز، قال الأزهري: عالية الحجاز أعلاها بلداً وأشرفها موضعاً وهي بلاد واسعة. تهذيب اللغة 187/3 وينظر معجم البلدان 71/4.

(5) شرح شذور الذهب للجوجري: 380/1 – 382.

(6) ينظر: المقتضب: 362/2.



غُرُورٌ ﴿١﴾ فَلَيْسَتْ جِيُوبًا لَكُمْ الْأَصْلُ أَنْ تَكُونَ اللَّامُ مَكْسُورَةٌ فَحَذَفَتِ الْكَسْرَةَ لِثِقَلِهَا وَإِنَّ اللَّامَ قَدْ اتَّصَلَتْ بِمَا قَبْلَهَا. إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ خَيْرَ كُنْتُمْ وَفِي اللَّامِ حَذْفٌ وَالْمَعْنَى فَادَعُوهُمْ إِلَى أَنْ يَتَّبِعُوكُمْ فَلَيْسَتْ جِيُوبًا لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ أَتَمَّ آلِهَةٌ (٢).

المسألة الخامسة: جواز كسر همزة (أَنْ) وفتحها:

قال تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾ (٣)، قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم وحمة كسر الهمزة في (إِنَّه) وقرأ نافع المدني والكسائي بفتح الهمزة (٤).

استدل الجوزي بذكر مواضع جواز الوجهين تفتح في الباقي أي وجوباً، وذكر المصنف كان تقع في موضع التعليل فالكسر على أنه تعليل مستأنف على تقدير لام العلة، أي لأنه.

هذه قراءة أبي عمرو وعاصم والأعمش وحمة، وقرأ أبو جعفر ونافع والكسائي إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ «2» قال أبو جعفر: والكسر أبين لأنه إخبار بهذا فالأبلغ أن يبتدأ، والفتح جائز ومعناه ندعوه لأنه أو بأنه. وقد عارض أبو عبيد هذه القراءة لأنه اختار الكسر ولأن معناها ندعوه لهذا، وهذه المعارضة لا توجب منع القراءة بالفتح لأنهم يدعونه لأنه هكذا (٥).

المسألة السادسة: الاستثناء إن كان متصلاً فإتباعه للمستثنى منه أرحح

قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كُنَّا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ أَوْ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَنبِيْئًا﴾ (٦) والرفع قراءة القراء السبعة إلا ابن عامر، وقرأ ابن عامر بالنصب (٧).

قال الجوزي شارحاً كلام ابن هشام: «ذكر في هذا الكلام ما كان نصبه مرجوحاً، وما كان نصبه راجحاً من المستثنى به (إلا). فأما الأول فهو المستثنى من كلام تام، وإليه أشار بقوله: (وإن ذكر) أي المستثنى منه، بشرط أن يكون غير موجب. وهذا معلوم من كونه جعله قسماً من غير الموجب. وأن يكون الاستثناء متصلاً، كما صرح به، أي المستثنى من جنس المستثنى منه، والأرجح إتباعه للمستثنى منه بدل بعض عند البصريين (٨)، وعطف نسق عند الكوفيين (٩) ونصبه على الاستثناء مرجوح، مع أنه عربي جيد (١٠).

مثاله قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ (١١) قرئ بالرفع على الإبدال، وبالنصب على الاستثناء (١٢).

(1) الملك : 20.

(2) إعراب القرآن للنحاس: 84/2، وينظر: المختص: 370/1.

(3) الطور: 28.

(4) ينظر: السبعة 613، والنشر: 378/2.

(5) إعراب القرآن للنحاس: 334.

(6) النساء: 66.

(7) ينظر: السبعة 235، والمبسوط في القراءات العشر: 157، والنشر: 25/2، وحجة القراءات 206، وإتحاف فضلاء البشر: 192.

(8) وهذا هو الراجح، لأن (إلا) لا تكون حرف عطف.

(9) ينظر معاني القرآن للفراء: 89/1، و166، والإنصاف: 266/1، وشرح الكافية للرضي: 232/1. وقولهم: عطف نسق لأن (إلا) عندهم حرف عطف.

(10) فقد حكاه سيبويه عن يونس وعيسى عن بعض العرب الموثوق بعربيته. ينظر: الكتاب 319/2، ومعاني القرآن للفراء 166/1.

(11) سورة النساء: 66.

(12) شرح شذور الذهب للجوزي: 482/2 - 483.



فتوجيه قراءة ابن عامر بالنصب بالنصب أي استثنى قليلاً منهم والعرب تنصب في النفي والإيجاب، فتقول في الإيجاب: سرت بالقوم إلا زيدا ومررت بالقوم إلا زيدا ورأيت القوم إلا زيدا؛ وتقول في النفي: ما جاءني أحد إلا زيداً فترفع على البديل من أحد كأنه يصح وضعه مكانه أن تقول ما جاءني إلا زيد، وقد يجوز أن تقول ما جاءني أحد إلا زيدا أو ما قام القوم إلا زيدا فلا تجعله بدلاً ولكن تجعله استثناء منقطعاً أي استثنى زيدا فعلى هذا قوله ﴿إِلَّا قَلِيلاً﴾ أي استثنى قليلاً أو ﴿إِلَّا قَلِيلاً﴾ على البديل من الواو المعنى ما فعله إلا قليل منهم وأعلم أن الاختيار في الاستثناء إذا كان منفيًا وكان ما بعد إلا من جنس ما قبلها فالرفع أولى على البديل كقولك ما في الدار أحد إلا زيد والتصب جائز فتقول ما في الدار أحد إلا زيدا وإذا كان ما بعد إلا ليس من جنس ما قبله فالنصب أولى كقولك ما في الدار أحد إلا حماراً وماله ابن إلا بنتاً فنصبه على الاستثناء لأن الحمار لا يكون من جنس الإنسان والرفع جائز على البديل قال الشاعر:

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس

وجائز أن يكون جعل أنيس ذلك البديل اليعافير والعيس، وقرأ الباقون ﴿إِلَّا قَلِيلاً﴾ بالرفع على البديل وقد ذكرت⁽¹⁾.

المسألة السابعة: إهمال إعمال لكن وجوباً عند تخفيف نونها:

قال تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتُ إِذْ رَمَيْتُ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ وَلِيُبْلِيَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَاءً حَسَنًا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾⁽²⁾ قرأ ابن عامر وحزرة والكسائي وخلف بتخفيف (لكن) ورفع لفظ الجلالة⁽³⁾، وقرأ الباقون (ولكن) بالتشديد نصب وحجتهم في ذلك أن دخول الواو في (ولكن) يؤذن باستئناف الخبر بعدها، وأن العرب تؤثر تشديدها ونصب الأسماء بعدها⁽⁴⁾. ذكر الجوهري قائلاً: «وذوات النون كما علمت أربعة⁽⁵⁾، وحقها مختلف بعد تخفيفها. فمنها (لكن) وحقها إذا حقيقت أن تحمل وجوباً. نحو قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾⁽⁶⁾ في قراءة. هذا مذهب الجمهور⁽⁷⁾، وأجاز الأخفش ويونس⁽⁸⁾ إعمالها حينئذ⁽⁹⁾. اختلفوا في كسر النون مع التخفيف والتشديد من قوله: ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾⁽¹⁰⁾، ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾، ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾، ﴿وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾⁽¹¹⁾.

(1) حجة القراءات: 206.

(2) الأنفال: 17.

(3) ينظر: السبعة: 168، والنشر: 219/2.

(4) ينظر: حجة القراءات: 108 – 109.

(5) وهي (إن) و (أَنَّ) و (لكن) و (كأن).

(6) الأنفال: 17.

(7) ينظر: الكتاب: 116/3، والمفصل: 80/8، وشرح الكافية للرضي: 360/2.

(8) ينظر قول الأخفش ويونس في شرح المفصل 80/8 وجمع الهوامع 143/1.

(9) شرح شذور الذهب للجوهري: 590/2.

(10) البقرة: 102.

(11) يونس: 44.



فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم: ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾، ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَاتِلُهُمْ﴾، ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾، ﴿وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ مشدّدات في ذلك كله.

وقرأ نافع وابن عامر ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾⁽¹⁾، ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى﴾⁽²⁾ خفيفتي النون، ويرفعان (البر). وشدّد النون في هذين الموضوعين ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي. وقرأ حمزة والكسائي: ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾، ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَاتِلُهُمْ﴾، ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾، ﴿وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ خفيفات كلهن. وقرأ ابن عامر وحده: ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ﴾ بالتخفيف.

وشدّد النون من: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَاتِلُهُمْ﴾، ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾، ﴿وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾، ولم يختلفوا إلا في هذه الستة الأحرف. قال أبو علي: اعلم أن لِكِنَّ حرف لا نعلم شيئا على مثاله في الأسماء والأفعال، فلو كانت اسما لم يخل من أن يكون فاعلا أو فعلا، ولا نعلم أحدا ممن يؤخذ بقوله يذهب إلى أن الألفاظ في الحروف زائدة، فكذلك ينبغي أن تكون الألف في هذا الحرف، وهو مثل إنَّ في أُمَّثَا مثقلة ثم يخفّف إلا أنّ «إنَّ وأنَّ» إذا خففتا فقد ينصب بهما كما كان ينصب بهما مثقلتين وإن كان غير الإعمال أكثر. ولم نعلم أحدا حكى النصب في «لكن» إذا خففت فيشبهه أن النصب لم يجيء في هذا الحرف مخففا، ليكون ذلك دلالة على أن الأصل في هذه الحروف أن لا تعمل إذا خففت لزوال اللفظ الذي به شابه الفعل في التخفيف، وأنَّ من خفّف ذلك، فالوجه أن لا يعمل⁽³⁾.

المبحث الثالث

المجزومات وعل الفعل والتنازع والاشتغال والتوابع وموانع الصرف والعدد

المسألة الأولى: المواضع التي يجب فيها اقتران الجزاء بالفاء:

قال تعالى: ﴿وَأَنَا لَمَّا سَمِعَتَا الْهُدَىٰ آمَنَّا بِهِ فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَحْسًا وَلَا رَهَقًا﴾⁽⁴⁾ هذه قراءة شاذة، وبها قرأ يحيى بن وثاب⁽⁵⁾. وأما قراءة الجمهور (فلا يخاف) بالرفع، (فلا) نافية، والتقدير فهو لا يخاف. واستدل الجوهري قائلاً: مثال ما إذا وقع الجزاء نهما، وهو قوله: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَحْسًا﴾ في قراءة من جزم (بخف) وجعل (لا) ناهية⁽⁶⁾.

المسألة الثانية:

(1) البقرة: 177.

(2) البقرة: 189.

(3) الحجة للقراء السبعة: 169/2.

(4) الجن: 13.

(5) ينظر: المختصر في شواذ القراءات: 163.

(6) وهي قراءة شاذة وبها قرأ يحيى بن وثاب، ينظر المختصر في شواذ القرآن: 163. وأما قراءة الجمهور (فلا يخاف) بالرفع، (فلا) نافية، والتقدير (فهو لا يخاف).



قال تعالى: ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ ﴾⁽¹⁾. قرأ نافع وابن عامر وابن كثير وأبو بكر بالتاء فيهما على الخطاب، واختلفوا في المخاطب. فقال أبو حاتم: هو مردود إلى قوله: كنتم خير أمة فيكون من تلوين الخطاب ومعدوله. وقال مكّي: التاء فيها عموم لجميع الأمة⁽²⁾.

استدل الجوجري قائلاً: مسألتان متعلقتان بالجزاء فقال: مثال الجزاء ما إذا وقع الجزء مقتراً ب(لن) نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ ﴾⁽⁴⁾.

قرأ حمزة والكسائي، وعاصم برواية حفص، وحلف ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ ﴾ بالياء فيهما وقرأ الباقون بالتاء فيهما. وروي عن الزبيدي وغيره عن أبي عمرو أنه قال: "لا أبالي بالياء قرأتها أم بالتاء". وقرأنا بالوجهين جميعاً في رواية الزبيدي، إلا أن الأشهر والأكثر عنه بالتاء. قال أبو حمدون عن الزبيدي عنه: إنه كان يختار التاء. وقال ابن سعدان عن الزبيدي عنه: إن التاء أحب إليه. وأما شجاع فذكر أنه كان بالياء والتاء أيضاً وكان يختار التاء⁽⁵⁾.

المسألة الثالثة: إذا اجتمع في الكلام شرط وقسم فما الحكم؟

قال تعالى: ﴿ أَيَّمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةٍ وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾⁽⁶⁾ قراءة طلحة بن سليمان: ﴿ أَيَّمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ﴾ برفع الكافين، قال ابن مجاهد: وهذا مردود في العربية⁽⁷⁾.

استدل الجوجري قائلاً: «وقد يجيء الجواب مرفوعاً والشرط مجزوم، ومنه قراءة طلحة ابن سليمان⁽⁸⁾ ﴿ أَيَّمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ﴾. واختلفوا في تحريك الرفع في ذلك. فذهب المبرد⁽⁹⁾ إلى أنه على حذف الفاء مطلقاً. وفضل سيويه⁽¹⁰⁾ بين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه فيكون على التقسيم والتأخير أو لا فيكون على حذف الفاء، وجوّز عكس ذلك⁽¹¹⁾.

قرئ (يُدْرِكُكُمْ) بالرفع وقيل: هو على حذف الفاء، «1» كأنه قيل: فيدرككم الموت، وشبهه بقول القائل:

(1) آل عمران: 115

(2) البحر 3/313.

(3) من الآية 115 من سورة آل عمران. وهي بالتاء قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر. تنظر السبعة لابن مجاهد: 215 والنشر: 241/2.

(4) شرح شذور الذهب للجوجري: 607/2

(5) المبسوط: 168.

(6) النساء: 78.

(7) المحتسب: 193/1.

(8) طلحة بن سليمان السمان، مقرئ متصدر، وله شواذ تُروى عنه. تنظر ترجمته في غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري 341/1.

(9) ينظر المقتضب: 2/72.

(10) ينظر الكتاب 67/3-68.

(11) شرح شذور الذهب للجوجري: 622/2 - 623.



مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا

ويجوز أن يقال: حمل على ما يقع موقع (أَيْمًا تَكُونُوا) ، وهو أينما كنتم، كما حمل (ولا ناعب) على ما يقع موقع (ليسوا مصلحين) وهو ليسوا بمصلحين، فرغ كما رفع زهير:

يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِيمٌ⁽¹⁾.

المسألة الرابعة: جزم ما بعد فاء أو وواو من فعل تالٍ للشرط أو الجواب قوي، ونصب ضعيف، ورفع تالي الجواب جازم. قال تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفَوْهَا وَتُؤْتَوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكْرَهُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ⁽²⁾﴾ قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاعِمًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَنْ يُخْرِجْ مِنْ بَيْتِهِ مَهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا⁽³⁾﴾

في الآية الأولى قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وابن عامر ويعقوب بالرفع على الاستئناف، وقرأ نافع وحَمْزَةُ والكسائي وأبو جعفر وخلف بالجزم عطفًا على محل (فهو خير لكم) وقرأ الأعمش بالنصب على إضمار (أن)⁽⁴⁾. وأما الثانية: قراءة الحسن وهذه في نصب (يدرکه)⁽⁵⁾.

استدل الجوزي: تنبيهان: أحدهما: قوله: (الجواب) يشمل المجزوم وغيره⁽⁶⁾ وقد قرئ بالأوجه الثلاثة قوله تعالى: ﴿وَيُكْرَهُ⁽⁷⁾﴾ بعد قوله قوله تعالى ﴿وَإِنْ تُخْفَوْهَا وَتُؤْتَوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾.

التبسيه الثاني: أَلْحَقَ الكوفيون⁽⁸⁾ (تَمْ) بالواو والفاء فأجازوا النصب بعدها، واستدلوا بقراءة الحسن⁽⁹⁾ ﴿وَمَنْ يُخْرِجْ مِنْ بَيْتِهِ مَهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ﴾⁽¹⁰⁾.

المسألة الخامسة: أفعال القلوب:

- (1) الكشف: 537/1.
- (2) البقرة: 271.
- (3) النساء: 100.
- (4) ينظر: السبعة: 191، وإتحاف فضلاء البشر: 165.
- (5) ينظر: البحر المحيط: 337/3، والإتقان: 137/2، والتبيان: 385/1.
- (6) يقصد بغير المجزوم غير المجزوم لفظًا كالجمله الاسمية الواقعة جوابًا لشرط جازم.
- (7) ينظر كتاب السبعة لابن مجاهد ص 191.
- (8) ينظر مجالس ثعلب 267/1 وشرح الكافية الشافية 1607/3 وجمع الهوامع 15/2.
- (9) الحسن بن يسار البصري، من كبار التابعين كان إمام زمانه علما وعملا، توفي سنة 110 هـ. ينظر غاية النهاية 235/1 وشذرات الذهب 136/1.
- (10) شرح شذور الذهب الجوزي: 626/2 - 627



قال تعالى: ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾⁽¹⁾. قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ويعقوب ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ بالطاء، وقرأ الباقون (بضنين) بالضاد.⁽²⁾ قراءة نافع وعاصم وابن عامر وحمزة وأبي جعفر ويعقوب وخلف. واستدل الجوجري قائلاً: أن الذي يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر منه ما يسمى أفعال القلوب، ومنه ما يسمى أفعال التصيير. وإنما قيل للأول ذلك لأن معانيه قائمة بالقلب⁽³⁾. وقيل للثاني أفعال التصيير؛ لأنها للتحويل من حالة إلى حالة كـ (صيرت الطين خزفاً)، فأردت انتقاله عن الطينية إلى الخزفية، فقوله: (وأفعال التصيير) مرفوع عطفاً على قوله: (أفعال القلوب). فمن أفعال القلوب (ظن) لا بمعنى (أثم) فإنها إذا كانت بمعنى (أثم) تعدت إلى واحد فقط، كقوله: ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ أي بمتهم. وترد لليقين، كقوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ يَطُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ﴾ وللرححان، وهو الغالب فيها، كقوله⁽⁴⁾:

ظننتك إن شئت لظي الحرب صاليا⁽⁵⁾

قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي (بظنين) بالطاء، وقرأ الباقون بالضاد، وكذلك هو في المصحف. فمن قرأ بالطاء فمعناه: متهم، ومن قرأ بالضاد فمعناه: بخيل، والقراءة بالضاد أجود، لا يقال: أتمته على كذا. وإنما يقال أتمته بكذا، وبجاز القراءة بالطاء أنه وضع (على) موضع الباء⁽⁶⁾.

المسألة السادسة: إذا عمل القول عمل الظن فهل هو باقي على معناه.

قال تعالى: ﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى قُلِ اللَّهُمَّ إِنَّمَا أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَفَرَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾⁽⁷⁾.

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر (أم يقولون) بالياء وحجتهم أن هذا إخبار عن اليهود أراد أم يقول اليهود والنصارى. وقرأ الباقون التاء قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم من السبعة ورويس وخلف والأعمش⁽⁸⁾. استدلل الجوجري قائلاً: « إذا عمل القول عمل الظن فهل هو باق على معناه، أو صار بمعنى الظن. فيه خلاف⁽⁹⁾. قال ابن أم قاسم: والظاهر أنه ضمن معنى الظن.

الثاني: هذه الشروط المذكورة لعمله عمل الظن عند غير بني شليم إنما هي شروط لجواز العمل، لا لوجوبه⁽¹⁰⁾ فتجوز الحكاية مع استيفاء

(1) التكوير: 24.

(2) ينظر: المبوط 464، والسبعة لابن مجاهد 673.

(3) ينظر: شرح الأشموني: 19/2، وحاشية العدوي على الشذور: 130/2.

(4) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 78، والأشموني: 21/2.

(5) شرح شذور الذهب للجوجري: 640/2 – 641.

(6) إعراب القرآن للأصبهاني: 500.

(7) البقرة: 140.

(8) ينظر: حجة القراءات: 115، والسبعة: 171، والنشر: 223/2.

(9) على قولين، الأول مذهب الجمهور وهو اختيار ابن جني وابن الناظم أنه لا يعمل عمل الظن حتى يضمن معنى الظن. والثاني، وهو قول الأعلام وابن ابن خروف، إجراء القول مجرى الظن في العمل دون المعنى ينظر شرح الألفية لابن الناظم 212 وارتشاف الضرب 80/3 والهمع 157/1.

(10) ينظر الكتاب 124/1 – هارون والتصريح 264/1 وجمع الهوامع 158/1.



الشروط، نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ﴾ الآية في قراءة الخطاب⁽¹⁾.

أم تقولون إن إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط كانوا هودا أو نصارى: قرأ ابن عامر، وحمزة، والكسائي، وحفص: أم تقولون بالباء، وقرأ الباقون بالياء. فأما قراءة التاء، فيحتمل أم فيه وجهين. أحدهما: أن تكون فيه أم متصلة، فالاستفهام عن وقوع أحد هذين الأمرين: المحاجة في الله، والادعاء على إبراهيم ومن ذكر معه، أنهم كانوا يهودا ونصارى، وهو استفهام صحبه الإنكار والتفريع والتوبيخ، لأن كلا من المستفهم عنه ليس بصحيح. الوجه الثاني: أن تكون أم فيه منقطعة، فتقدر بيل والهمزة، التقدير: بل أتقولون، فأضرب عن الجملة السابقة، وانتقل إلى الاستفهام عن هذه الجملة اللاحقة، على سبيل الإنكار أيضا، أي أن نسبة اليهودية والنصرانية لإبراهيم ومن ذكر معه، ليست بصحيحة، بشهادة القول الصدق الذي أتى به الصادق من قوله تعالى: ما كان إبراهيم يهوديا ولا نصرانيا⁽²⁾.

المسألة السابعة: من حالات المصدر أن يكون مضافاً إلى الفاعل ناصباً للمفعول:

قال تعالى: ﴿فَهَزَمُوهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ وَأَتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾⁽³⁾

قرأ الحسن وأبو جعفر ونافع: دفاع الله، وقرأ أبو عمر وابن كثير: يدفع ولولا دفع، وقرأ الكوفيون وابن عامر يدافع ولولا دفع. وفاعل عنا بمعنى المجرى نحو: جاوزن وجزت، وقال الأخفش دفع أكثر من دفع⁽⁴⁾.

قال الجوهري: «ومنها أن يكون مضافا إلى الفاعل، ناصبا للمفعول. وعمله حينئذ أكثر. لأن نسبة الحدث إلى من وقع منه أكثر منها لمن وقع عليه. ومثاله قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾. ف(الناس) منصوب (ب)دفاع المضاف إلى الفاعل. ومنها أن يكون مقرونا بأل. وعمله ضعيف⁽⁵⁾.

قال ابن الجري: «وَإِخْتَلَفُوا فِي: دَفَاعُ اللَّهِ هُنَا وَالْحَجَّ فَقَرَأَ الْمَدِينِيَانِ وَيَعْقُوبُ بِكَسْرِ الدَّالِ وَأَلْفٍ بَعْدَ الْغَاءِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ دَفْعُ يَفْتَحُ الدَّالِ، وَإِسْكَانِ الْغَاءِ مِنْ عَجْرِ أَلْفٍ»⁽⁶⁾.

الخاتمة:

بعد هذه الرحلة الممتعة والمفيدة التي قضيناها مع كتاب شرح شذور الذهب للجوهري، وبما استعمل الجوهري من القراءات القرآنية التي استدل بها، فلا بد - هنا - من أن نسجل أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج:

1. أكدت الدراسة ما أكدته السلف من أن القراءات ستة يأخذها الخالف عن السالف، ولا تتبع قياس العربية، بل الأصح هو أن العربية تتبع القراءات؛ لأنها من أوثق النصوص وأصحها، ولا يحق للنحوي أو غيره بأن يصفها بالضعف.

(1) شذور الذهب: 666/2 - 667

(2) البحر المحيط: 659/1.

(3) البقرة: 251.

(4) البحر: 514/7، وينظر: السبعة: 187، والنشر: 230/2.

(5) شرح شذور الذهب: 678/2.

(6) النشر: 230/2.



2. فتحت القراءات القرآنية ميداناً واسعاً للتأليف ودفعت إلى البحث والتمحيص.
 3. تنوع طرق الاحتجاج بحسب القراءة المحتج بها.
 4. القياس النحوي أصل من أصول الاحتجاج للقراءات.
- وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ثبت المصادر والمراجع

1. إبراز المعاني من حرز الماني في القراءات السبع للإمام الشاطبي (590هـ)، أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الدمشقي، (566هـ)، تح: إبراهيم عطوة عوض، البابي الحلبي، القاهرة، مصر، 1402هـ - 1981م.
2. إتخاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر. للشيخ أحمد بن عبد الغني الدمياني البناء، الطبعة الأولى بمطبعة عبد الحميد أحمد حنفي - القاهرة 1359هـ.
3. الإتيان في علوم القرآن : جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت 911هـ) تحقيق : سعيد المنذوب، دار الفكر، لبنان، ط1، 1416هـ - 1996م.
4. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي. تحقيق د. مصطفى النماس. مطبعة المدني بالقاهرة الطبعة الأولى 1408هـ.
5. إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين. لعبد الباقي بن عبد الحميد اليماني. تحقيق د. عبد المجيد دياب - الرياض، الطبعة الأولى 1406هـ.
6. الأصول في النحو. لأبي بكر بن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى 1405هـ.
7. إعراب القراءات السبع وعللها: ابن خالويه، أبو عبدالله أحمد بن الحسين (ت 370هـ)، تح: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1413هـ - 1992م.
8. إعراب القرآن : إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني (ت 535هـ)، تح: د. فائزة بنت عمر المؤيد، ط1، 1415هـ.
9. إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. زهير زاهد، الناشر عالم الكتب. بيروت - الطبعة الثانية 1405هـ.
10. الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الثامنة 1410هـ.
11. إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر دار الفكر العربي القاهرة، الطبعة الأولى 1406هـ.
12. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. لابن هشام الأنصاري. تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد. دار إحياء التراث العربي بيروت الطبعة السادسة 1980م.
13. البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، نشر دار الفكر الطبعة الثانية 1403هـ.
14. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني. مطبعة السعادة مصر، الطبعة الأولى.
15. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرّة: مقدماً بكتاب تاريخ القراء العشرة ومذتبلاً بكتاب القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، الشيخ عبد الفتاح القاضي، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1424هـ - 2004م.
16. البديع: ابن خالويه، تح: د. جايد زيدان مخلف، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، بغداد، العراق، 1428هـ - 2007م.
17. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. لجلال الدين السيوطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية بيروت.



18. تاريخ الأدب العربي. لكارل بروكلمان. الطبعة الألمانية، ليدن 1943م. والطبعة العربية ترجمة عبد الحليم النجار. الطبعة الثالثة، دار المعارف.
19. تأويل مشكل القرآن: ابن قتيبة أبو محمد عبدالله بن مسلم الدينوري (276هـ)، عني بتصحيحه: السيد احمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط1، 1393هـ- 1973م.
20. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. للعلامة ابن مالك. تحقيق د. محمد كامل بركات. دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى 1387 هـ.
21. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. لابن أم قاسم المرادي، تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان القاهرة، الطبعة الأولى 1396 هـ.
22. التيسير في القراءات السبع. للإمام أبي عمرو الداني. عني بتصحيحه أور توبرتزل، دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الثانية 1404 هـ.
23. حاشية العدوي على شذور الذهب. لابن عبادة العدوي. مطبعة دار إحياء الكتب العربية.
24. حجة القراءات، لابن زنجلة، تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية 1399 هـ.
25. الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الخامسة 1410 هـ.
26. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأحمد بن حجر العسقلاني، حيدر آباد 1950م.
27. الدرر اللوامع على همع الهوامع، للشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق د/ علي سالم مكرم، دار البحوث العلمية الكويت، الطبعة الأولى 1401 هـ.
28. السبعة لابن مجاهد. تحقيق شوقي ضيف. دار المعارف مصر، الطبعة الثالثة 1980 م.
29. شذرات الذهب في أخبار من ذهب. لعبد الحي بن العماد الحنبلي. دار المسيرة بيروت. الطبعة الثانية 1399 هـ.
30. شر شذور الذهب: محمد بن عبد المنعم الجوزي، تح: د. نواف بن جزاء الحارثي، ط1، 1424هـ.
31. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. طبعة عيسى البابي الحلبي مصر.
32. شرح ألفية ابن مالك لمحمد بن محمد بن محمد بن مالك المعروف بابن الناظم، تحقيق د. عبد الحميد السيد عبد الحميد، دار الجليل بيروت.
33. شرح الكافية للرضي الاسترابادي، دار الكتب العلمية بيروت، 1405 هـ.
34. شرح المفصل لابن يعيش الحلبي، عالم الكتب بيروت.
35. شعر قيس بن زهير: تح: د. عادل جاسم البياتي، مطبعة الآداب، النجف، 1972م.
36. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين السخاوي، مكتبة الحياة بيروت.
37. طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف مصر، الطبعة الثانية.
38. غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، تحقيق د. براجستراسر، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثالثة 1402 هـ.
39. فهرس الشهاب:
40. كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، مطبعة المدني القاهرة، الطبعة الثانية 1402 هـ.
41. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم جار الله عمر بن محمود الزمخشري، عني بتصحيحه: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1423هـ - 2002م.
42. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاج خليفة، دار الفكر بيروت.



43. كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، أبو الحسن علي بن الحسين الملقب بجامع العلوم النحوي (543هـ)، تح: د. عبد القادر بن عبدالرحمن السعدي، دار عمّار، عمّان، الأردن، ط1، 1421هـ - 2001م.
44. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: مكّي بن أبي طالب القيسي (437هـ)، تحقيق: محيي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية دمشق، 1974.
45. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: المتقي الهندي، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين (975هـ)، تح: الشيخ بكري حياتي، والشيخ صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1409 هـ - 1989م.
46. المبسوط في القراءات العشر، لأحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني، تحقيق سبيع حاكمي، دار القبلة للثقافة الإسلامية جدة، الطبعة الثانية 1408 هـ.
47. مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، دار المعارف مصر، الطبعة الأولى 1368 هـ.
48. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات، لأبي الفتح بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وزميله، دار سركين للطباعة والنشر، الطبعة الثانية 1406 هـ.
49. مراتب النحويين، لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة النهضة، مصر، 1955م.
50. معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب بيروت، الطبعة الأولى 1408 هـ.
51. معاني القرآن، للأخفش الأوسط، تحقيق د. فائز فارس، الطبعة الأولى 1400 هـ، الكويت.
52. معاني القرآن، للفراء، تحقيق الأستاذ محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب بيروت، الطبعة الثالثة 1403 هـ.
53. معجم الأدباء، لياقوت الحموي، دار الفكر بيروت، الطبعة الثالثة.
54. معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر بيروت.
55. معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة (ت1987م)، مكتبة المثنى بيروت.
56. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ومراجعة الأستاذ سعيد الأفغاني بيروت، الطبعة الخامسة 1979م.
57. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للإمام بدر الدين العيني، مطبوع على هامش خزانة الأدب، طبعة بولاق.
58. المقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب بيروت.
59. الموضح في تعليل وجوه القراءات السبع، المهدي أبو العباس أحمد بن عمار (ت440هـ) تح: سالم قدوري الحمد، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1408هـ - 1988م.
60. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار الأردن، الطبعة الثالثة 1405 هـ.
61. النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، أشرف على تصحيحه الشيخ علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية بيروت.
62. هدية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون، لإسماعيل باشا البغدادي، مكتبة الفيصلية مكة المكرمة.
63. همع الهوامع شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي. عني بتصحيحه محمد بدر الدين النعسان، مكتبة الكليات الأزهرية مصر، الطبعة الأولى 1327 هـ.